

أبعاد محاربة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي

*Dimensions of combating environmental crimes in the EU*



ليتيم نادية،

كلية الحقوق، جامعة باجي مختار بعبانة (الجزائر)،

[nadia.litim@univ-annaba.dz](mailto:nadia.litim@univ-annaba.dz)

تاريخ النشر: 2022/06/01 تاريخ القبول: 2022/04/21 تاريخ الإرسال: 2022/03/11

\*\*\*\*\*

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الأبعاد المختلفة لمناهضة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي؛ إذ ينتهج هذا الأخير سياسة شاملة متشعبة الأبعاد؛ تتضمن شقا قانونيا وآخر أمنيا وثالث قضائيا. ويمتلك اليوم الاتحاد الأوروبي قناعة راسخة، مفادها أن محاربة الجرائم البيئية تتطلب إطارا قانونيا وقضائيا فعالا، وتنظيما مؤسساتيا مُحكما، وهيئات أمنية كُفوة، وتدريبيا متواصلًا للكوادر البشرية وفقا لأساليب مبتكرة، وكذا تعاونا دوليا متواصلًا، لاسيما في مجال التبادل السريع للأدلة والمعلومات وإجراء التحقيقات الجنائية.

ولقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى عديد من النتائج الهامة، يذكر من بينها أن الاتحاد الأوروبي استحدث شرطة داخلية بدوله، على شاكلة الأنتربول الدولي، وهي "اليوروبول" المكلفة بمحاربة الجريمة البيئية. كما أن جائحة الكوفيد قد أدت إلى تنامي الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي بشكل ملفت؛ وهذا ما دفعه إلى اقتراح مشروع لائحة جديدة بشأن الحماية الجنائية للبيئة في شهر ديسمبر من عام 2021.

**الكلمات المفتاحية:**

حماية البيئة؛ الإتحاد الأوروبي؛ الجرائم؛ اللوائح؛ الآليات.

**Abstract:**

This research paper aims to study the different dimensions of combating environmental crimes in the European Union. In fact, the EU adopts a comprehensive and multidimensional policy; which includes a legal, security, and judicial part. Today, the EU has a firm conviction that combating environmental crimes requires an effective legal and judicial framework, a strong institutional organization, efficient security institutions, as well as strengthening international cooperation, especially in the exchange of evidences, information and the conduct of criminal investigations.

This research paper reached a number of conclusions and proposals, the most important of which is that the EU has created an internal police, which is the "Europol" charged with fighting environmental crime in its countries. In addition, The Covid pandemic has led to a noticeable increase in environmental crimes in the

EU, so, it adopted a new draft directive on criminal protection of the environment in December of last year.

**Keywords:**

Environmental protection; European Union; Crimes; Directives; Mechanisms.

**مقدمة:**

تعتبر الجرائم البيئية من أخطر الجرائم، التي تُهدد الجنس البشري برمته، والتي يُمكن أن تُؤدي إلى فناءه من على وجه المعمورة، خاصة وأن هذه الجرائم في أغلبها تتجاوز الحدود الدولية؛ إذ لا ينحصر مداها ونطاقها بحدود جغرافية أو سياسية معينة، كما تعرف انتشار عالميا متزايدا، وتطورا متناميا لأشكال جديدة ومستحدثة منها.

وعلى مر السنين، عُنِيَ الاتحاد الأوروبي بمحاربة الجرائم البيئية، سواء على مستوى الدول الأعضاء فيه أو في علاقاته الخارجية مع دول الجوار والعالم أجمع، خاصة وأنه يشهد أشكالا متنوعة من الجرائم البيئية، يتمثل أهمها في جرائم التلوث البيئي، والاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، والأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وتجارة الأخشاب.. الخ. ولقد انتهج الاتحاد الأوروبي في محاربته لهذه الجرائم البيئية، سياسة شاملة متشعبة الأبعاد، منها القانوني والأمني ومنها القضائي، موضوع هذه الدراسة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عدة، تتعلق أساسا بأهمية الجرائم البيئية، التي تتعاضد خطورتها يوما بعد يوم، خاصة لما تخلفه من تداعيات سلبية على البيئة والصحة الإنسانية. كما تتبّع أهمية الورقة البحثية أيضا، من تجربة الاتحاد الأوروبي المتميزة في هذا المجال، والتي تستحق كل دراسة واهتمام، للاستفادة من ممارساتها والاقتداء بها.

ولقد اعتمدت الورقة البحثية المنهج الوصفي، باعتباره أكثر المناهج ملائمة لدراسة أبعاد مكافحة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي، ولقد أُستخدم أساسا في تبين مختلف الآليات القانونية والمؤسسية الأمنية والقضائية، ودراسة مضمون مختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذها الاتحاد في مجال الوقاية من الجرائم البيئية ومكافحتها.

وتتعلق الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل مختلف أبعاد سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الوقاية من الجرائم البيئية ومناهضتها، قانونية كانت أو أمنية أو قضائية، وتبيين نقاط القوة التي تمتاز بها، وتحديد النواقص التي تعترضها. بتعبير آخر، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: ما هي أبعاد محاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التساؤلات الفرعية، يذكر من أهمها:

- ما هو واقع الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي ومعدلات ارتكابها وفقا لإحصائيات عام 2021؟

- ما مدى فعالية آليات الاتحاد الأوروبي المؤسسية في مكافحة الجرائم البيئية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين أساسيين، يتعلق المبحث الأول بدراسة البعد القانوني لمحاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي. أما المبحث الثاني فيتعلق بدراسة البعد الأمني والقضائي.

**المبحث الأول**

**البعد القانوني لمحاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي**

يعتبر الاتحاد الأوروبي اليوم محاربة الجرائم البيئية من قبيل أولوياته الرئيسية، وذلك ما أكده قرار المجلس الأوروبي رقم: 21/8665 الصادر في 26 مايو سنة 2021، المتعلق بتحديد قائمة أولويات الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، حيث ورد في الأولوية التاسعة من هذا القرار، أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى "زعزعة استقرار الشبكات الإجرامية في جميع أنواع الجرائم البيئية، مع التركيز بشكل خاص على الاتجار بالنفايات والحياة البرية".<sup>1</sup>

ولقد كانت حماية البيئة جنائيا تتم بموجب لوائح قانونية متفرقة، كاللوائح المتعلقة بالنفايات أو الغابات أو التلوث أو التنوع البيولوجي... الخ. إلى أن أصدر الاتحاد الأوروبي لائحة خاصة بهذا الصدد، وهي اللائحة رقم: 99/2008 بشأن حماية القانون الجنائي للبيئة. كما قام الاتحاد أيضا باقتراح مشروع لتعديلها، بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة 2021، وهو ما سوف يتم تناوله تباعا بمزيد من الدراسة والتفصيل.

### المطلب الأول: اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة

تُعد اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة حجر الأساس في مجال حماية البيئة جنائيا بالاتحاد الأوروبي، إذ تُعد القانون الأم في هذا الصدد. وتقتضي دراسة هذه اللائحة، التطرق بداية لمضمون الأحكام الواردة فيها، ومن ثم دراسة علاقتها مع بقية لوائح الاتحاد الأوروبي البيئية.

### الفرع الأول: مضمون اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة

اعتمد الاتحاد الأوروبي اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة، للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، بتاريخ التاسع عشر من شهر نوفمبر سنة 2008، وتهدف وفقا لما جاء في نص المادة الأولى منها إلى "تحديد التدابير المتصلة بالقانون الجنائي التي من شأنها أن تضمن حماية للبيئة بفعالية أكبر".<sup>2</sup>

ولقد حددت المادة الثالثة منها الأفعال التي تشكل جرائم بيئية، يستوجب المعاقبة عليها إذا ما ارتكبت بصفة عمدية أو غير عمدية نتيجة إهمال جسيم، والمتمثلة فيما يلي:

- تصريف أو انبعاث أو إدخال كمية من المواد أو الإشعاعات المؤينة في الغلاف الجوي أو التربة أو الماء، مما يتسبب أو يُحتمل أن تُسبب الوفاة أو إحداث إصابة خطيرة للأشخاص، أو تؤدي إلى تدهور كبير في نوعية الهواء، أو نوعية التربة، أو جودة المياه، أو الحيوانات أو النباتات؛  
- عمليات جمع النفايات أو نقلها أو استعادتها أو التخلص منها، بما في ذلك مراقبة هذه العمليات، وكذلك الصيانة اللاحقة لمواقع طمر النفايات، وعلى وجه الخصوص الإجراءات التي يتم تنفيذها تجار أو سماسرة إدارة النفايات، والتي تُسبب أو يُحتمل أن تُسبب الوفاة أو إحداث إصابة خطيرة

<sup>1</sup>-Lutte contre la criminalité environnementale et les infractions connexes, Commission Européenne, Publié en 2021, Consulté le: 22/02/2022, p.p.15-16, Disponible à : <https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/e004a9c9-596a-11ec-91ac-01aa75ed71a1>

<sup>2</sup>- Article Premier, Directive 2008/99/CE Du Parlement Européen Et Du Conseil, du 19 novembre 2008 relative à la protection de l'environnement par le droit pénal, Journal officiel de l'Union européenne, N°: L 328/28, Du: 06 /12/2008, p.29, Disponible à : <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:32008L0099&from=FR>

## ليتيم نادية

للأشخاص، أو تؤدي إلى تدهور كبير في نوعية الهواء، أو نوعية التربة، أو جودة المياه، أو الحيوانات أو النباتات؛

- عمليات نقل النفايات الواردة في المادة 2 (35) من اللائحة (EC) رقم 2006/1013 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 14 جوان 2006 بشأن نقل النفايات، والتي يتم تنفيذها بكميات كبيرة، سواء تم ذلك في عملية نقل واحدة أو في عدة عمليات نقل مرتبطة فيما بينها؛

- تشغيل مصنع يتم فيه تنفيذ نشاط خطير أو تخزين أو استخدام مواد أو مستحضرات خطيرة، مما يتسبب أو يُحتمل أن يتسبب، خارج ذلك المصنع، في وفاة أو إحداث إصابة خطيرة للأشخاص، أو تؤدي إلى تدهور كبير في نوعية الهواء، أو نوعية التربة، أو جودة المياه، أو الحيوانات أو النباتات؛

- إنتاج أو معالجة أو مناولة أو استخدام أو حيازة أو تخزين أو نقل أو استيراد أو تصدير أو التخلص من المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة الخطرة، مما يتسبب أو يُحتمل أن تُسبب الوفاة أو إحداث إصابة خطيرة للأشخاص، أو تؤدي إلى تدهور كبير في نوعية الهواء، أو نوعية التربة، أو جودة المياه، أو الحيوانات أو النباتات؛

- قتل أو تدمير أو حيازة أو أسر عينات من أنواع الحيوانات والنباتات البرية المحمية، إلا في الحالات التي تتعلق فيها الأفعال بكمية ضئيلة من هذه العينات، ويكون لها تأثير ضعيف على حفظ الأنواع؛

- الاتجار في عينات من أنواع الحيوانات أو النباتات البرية المحمية أو أجزاء منها أو منتجاتها، إلا في الحالات التي تتعلق فيها الأفعال بكمية ضئيلة من هذه العينات، ويكون لها تأثير ضعيف على حفظ الأنواع؛

- أي فعل يتسبب في تدهور كبير لموئل داخل موقع محمي؛

- إنتاج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون أو استيرادها أو تصديرها أو طرحها في السوق أو استخدامها.<sup>1</sup>

كما ألزمت المادة الخامسة من هذه اللائحة الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لضمان المعاقبة على الجرائم المشار إليها في المادتين 3 و 4 بعقوبات جنائية فعالة ومتناسبة وراعية.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: علاقة اللائحة رقم: 99/2008 بشأن حماية القانون الجنائي للبيئة ببقية اللوائح الأوروبية**

ينبغي الاعتراف، أن اللائحة رقم: 99/2008 بشأن حماية القانون الجنائي للبيئة قد أُستكملت أحكامها ببعض للقواعد الواردة في بعض اللوائح الأوروبية، والتي يذكر منها على وجه الخصوص لائحة الاتحاد الأوروبي رقم: 849/2015 بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (لائحة مكافحة غسل الأموال)، واللائحة رقم: 1371/2017

<sup>1</sup>- Article Cinq, Directive 2008/99/CE Du Parlement Européen Et Du Conseil du 19 novembre 2008 relative à la protection de l'environnement par le droit pénal, Op.cit, p.30.

<sup>2</sup>- Article Trois, Directive 2008/99/CE Du Parlement Européen Et Du Conseil, du 19 novembre 2008 relative à la protection de l'environnement par le droit pénal, Op.cit, p.p.29-30.

بشأن مكافحة الاحتيال الذي يؤثر على المصالح المالية للاتحاد (لائحة مكافحة الاحتيال)، وكذا لائحة الاتحاد الأوروبي رقم: 1805/2018 بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر الحجز وأوامر المصادرة، والتي بالإمكان أيضا انطباقها على الجرائم البيئية المرتكبة بالاتحاد الأوروبي.

ولابد من التوضيح في هذا الصدد، أن المفوضية الأوروبية، وهي أحد الهياكل الأساسية في الإتحاد الأوروبي هي التي اقترحت اللائحة رقم: 99/2008 ، كما تتولى بشكل عام، اقتراح مختلف القوانين واللوائح الأوروبية الجديدة على كل من البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي (يسمى عادة المجلس)، كما تسهر على تنفيذها بمجرد اعتمادها.<sup>1</sup> بمعنى أنها تعتبر سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية معاً؛ تتولى السهر على تنفيذ مختلف معاهدات ولوائح وتشريعات الإتحاد الأوروبي وسياساته المختلفة، وتراقب مدى التزام الدول الأعضاء بتطبيقها.<sup>2</sup> وتتمثل الأقسام التابعة للمفوضية الأوروبية، المعنية بالحماية الجنائية للبيئة من مختلف الجرائم البيئية، في بعدها القانوني، فيما يلي:

#### أولاً: المديرية العامة للبيئة

تعتبر المديرية العامة للبيئة "La DG Environnement" المسؤولة عن معظم التشريعات البيئية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي والمنتدى المعني بالامتثال البيئي والحوكمة؛

#### ثانياً: المديرية العامة للقضاء

المديرية العامة للقضاء "La DG Environnement Justice" هي المسؤولة عن اللائحة الخاصة بحماية البيئة بموجب القانون الجنائي، والأحكام القانونية الأخرى المتعلقة بالقانون الجنائي؛

#### ثالثاً: المديرية العامة للشؤون الداخلية

المديرية العامة للشؤون الداخلية "LA DG Affaires intérieures" وهي مسؤولة عن القضايا الأمنية ومكافحة الجرائم المنظمة؛

#### رابعاً: الإدارة العامة للضرائب والاتحاد الجمركي

الإدارة العامة للضرائب والاتحاد الجمركي "La DG Fiscalité" هي القسم المسؤول عن التشريعات الجمركية للاتحاد الأوروبي؛

#### خامساً: المكتب الأوروبي لمحاربة الاحتيال

تتمثل مهمة المكتب الأوروبي لمحاربة الاحتيال "Office européen de lutte antifraude" في التحقيق في الاحتيال الذي يؤثر على ميزانية الاتحاد الأوروبي، ومختلف قضايا الفساد داخل المؤسسات الأوروبية، كما يتولى تطوير السياسات اللازمة لمكافحة الاحتيال.<sup>3</sup>

#### المطلب الثاني: مشروع تعديل اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة

<sup>1</sup>-Jean-Louis Ichard, Le Parlement Européen : Organisation, fonctionnement, rôle et pouvoirs, Paysans & société, Ed.Revue Paysans, N°: 372, 2018/6, p.25, Disponible à: <https://www.cairn.info/revue-paysan-et-societe-2018-6-page-23.htm>

<sup>2</sup>- Sandra Boldrini, La Commission Européenne, Courrier Hebdomadaire du CRISP, Éd. CRISP, Bruxelles, N°: 1942, 2006/37, p.9, Dispoible à: <https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2006-37-page-5.htm>

<sup>3</sup>- Lutte contre la criminalité environnementale et les infractions connexes, Op.cit, p.p. 69.

رغم الأهمية التي تحظى بها اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة، لاسيما في مجال تحديد الأفعال التي تشكل جرائم بيئية، إلا أنه مع مرور السنين ثبّت عدم كفايتها، لاسيما بظهور أشكال جديدة من الجرائم البيئية من جهة، وتزايد معدلاتها من جهة ثانية، وهو الأمر الذي أدى إلى اقتراح مشروع لائحة جديدة تُعدل أحكامها.

وعلى ذلك، سيتم تناول مبررات تعديل اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة، ومن تم دراسة أهم ما ورد في مشروع التعديل الجديد لهذه اللائحة.

### الفرع الأول: مبررات تعديل اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة

يأتي تعديل اللائحة رقم: 99/2008 بشأن حماية القانون الجنائي للبيئة، نتيجة لما شهده الاتحاد الأوروبي من تزايد معدلات الجرائم البيئية، إذ تشير أحدث الإحصائيات إلى أن الإيرادات السنوية من سوق النفايات غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي تتراوح ما بين أربعة إلى خمسة مليار في السنة، وأن ما بين 11 إلى 36 مليون من أنواع العصافير يتم قتلها سنويا أو صيدها بصفة غير مشروعة أثناء هجرتها، خاصة في المناطق المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، هذا ناهيك عن تجارة الأخشاب غير المشروعة المؤدية إلى إزالة الغابات، وما يترتب على ذلك من عواقب بيئية وخيمة.<sup>1</sup>

وفي ذات السياق، أشار تقرير شرطة "اليوروبول" "Europol" بشأن التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة الخطيرة في الاتحاد الأوروبي لعام 2021، تزايد ارتكاب الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي، ولاسيما تلك المتعلقة بالنفايات؛ إذ أكد التقرير أن جائحة COVID-19 قد نتج عنها زيادة كبيرة في توليد النفايات الطبية، مما يعني تفاقم الأخطار المهددة للبيئة والصحة الإنسانية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: مضمون مشروع تعديل اللائحة رقم: 99/2008 بشأن الحماية الجنائية للبيئة

اقترحت المفوضية الأوروبية، وهي أحد الهياكل الأساسية للاتحاد الأوروبي، بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة 2021، مشروع لائحة أوروبية جديدة، تنفيذا لما جاء في أحكام الصفقة الخضراء "Pacte vert pour l'Europe" وتهدف هذه اللائحة إلى ضمان حماية أكثر فعالية للبيئة، من خلال إجبار الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير أكثر صرامة بموجب أحكام قوانينها الجنائية.<sup>3</sup>

وعموما، يمكن تلخيص أهم ما ورد في هذه اللائحة في النقاط التالية:

1. تضمن مشروع اللائحة جرائم جنائية بيئية جديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي، تتعلق أساسا بالاتجار غير المشروع بالأخشاب، وإعادة تدوير السفن بشكل غير قانوني، والاستخراج غير القانوني للمياه؛

<sup>1</sup>- Pacte Vert Pour L'Europe: Renforcer le droit de l'UE pour lutter contre la criminalité environnementale, Commission Européenne, Publié le : 15/12/2021, Consulté le : 21/02/2022, Disponible à : [https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/fs\\_21\\_6746](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/fs_21_6746)

<sup>2</sup>- Lutte contre la criminalité environnementale et les infractions connexes, Op.cit, p.p. 27-28.

<sup>3</sup>- Pacte vert pour l'Europe: La Commission propose de renforcer la protection de l'environnement par le droit pénal, Commission européenne, Publié le : 15/12/2021, Consulté le : 20/02/2022, Disponible à : [https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip\\_21\\_6744](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip_21_6744)

2. تتضمن اللائحة ضرورة التزام الدول الأعضاء بوضع حد أدنى مشترك للعقوبات المطبقة على الجرائم البيئية، فعندما تتسبب هذه الجرائم أو يُحتمل أن تسبب وفاة أو إصابة خطيرة لشخص ما، يجب على الدول الأعضاء أن تنص على عقوبة بالسجن تصل إلى عشر سنوات على الأقل. كما يقترح أيضا مشروع اللائحة عقوبات إضافية، يذكر من بينها: إصلاح الضرر الواقع على الطبيعة وإعادة إحيائها، الإقصاء من الوصول إلى التمويل العام، سحب التراخيص الإدارية؛<sup>1</sup>

3. يسعى مشروع اللائحة أيضا إلى جعل التحقيقات والإجراءات الجنائية في مسائل الجرائم البيئية، أكثر كفاءة، لاسيما من خلال تقديم المساعدة للمفتشين والشرطة والمدعين العامين والقضاة، من خلال التدريب وتمكينهم من أدوات التحقيق، وتعزيز إجراءات التنسيق والتعاون، فضلا عن تطوير سبل جمع البيانات وتحسين الإحصاءات. وتقتصر اللائحة أن تقوم كل دولة عضو بوضع استراتيجيات وطنية، تضمن إتباع نهج مشترك على جميع مستويات التنفيذ وتوفير الموارد اللازمة؛

4. من شأن مشروع اللائحة أيضا أن يُسهل إجراء التحقيقات والمحاكمات عبر الحدود، من خلال تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، خاصة وأن غالبية الجرائم البيئية من شأنها أن تؤثر على أكثر من بلد واحد (مثل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية) أو لها آثار عابرة للحدود (مثل التلوث الهوائي أو المائي العابر للحدود)، ولا يمكن معالجة هذه الجرائم إلا من خلال تعزيز التعاون الدولي.<sup>2</sup>

## المبحث الثاني

### البعد الأمني والقضائي لمحاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي

يؤمن الإتحاد الأوروبي أن مكافحة الجرائم البيئية تتطلب إنشاء إطارا أمنيا وقضائيا قويا، قائما على عدة عناصر، يتمثل أولها في إشراك مختلف الجهات الفاعلة المختلفة، كقوات الشرطة والجمارك والنيابة العامة والقضاء، كما يتوجب ثانيا أن يقع على عاتق هؤلاء مسؤوليات رسمية واضحة، ومستقلة وخالية من تضارب المصالح. وأخيرا، أن تكون لديهم القدرة على تحقيق النتائج، وأن يتمتعوا بالصلاحيات اللازمة، من موارد مالية وبشرية وتقنيات وأدوات متاحة، وأن يتمتعوا بالتخصص، وجودة التدريب والتوجيه.<sup>3</sup>

ومن هذا المنطلق، استحدث الإتحاد الأوروبي عديد من الآليات الأمنية والقضائية المتخصصة بمحاربة الجرائم البيئية، وضمن الامتثال للقانون البيئي.

### المطلب الأول: الآليات الأمنية لمحاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي

ينبغي التوضيح بداية، أنه على المستوى الوطني، تمتلك الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي عديد من الهيئات العامة المكلفة بحماية البيئة ومحاربة الجرائم الواقعة عليها؛ كالسلطات المحلية التي تصدر أو تسحب التراخيص أو تفرض عقوبات إدارية على المخالفات البيئية؛ والوكالات

<sup>1</sup> - Pacte vert pour l'Europe: La Commission propose de renforcer la protection de l'environnement par le droit pénal, Op. Cit.

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - Ibid.

## ليتيم نادية

الإدارية البيئية؛ كوكالات التفتيش البيئي على سبيل المثال. إضافة إلى وكالات إنفاذ القانون العامة أو المتخصصة، كوحدات الشرطة الوطنية أو الجمارك التي تتولى التحقيق في الانتهاكات البيئية.<sup>1</sup> أما على المستوى الاتحادي، فتنتمى الآليات الأمنية المكلفة بمحاربة الجرائم البيئية أساساً في كل من المعهد الأوروبي للشرطة ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

### الفرع الأول: المعهد الأوروبي للشرطة

نشأ المعهد الأوروبي للشرطة "Collège européen de police" المعروف اختصاراً بتسمية "سيبول" "CEPOL" بمقتضى قرار المجلس الأوروبي رقم: 681/2005 الصادر في العشرين من شهر سبتمبر سنة 2005، وتتمثل مهمته أساساً وفقاً لما جاء في نص المادة الخامسة من هذا القرار في "تدريب كبار مسؤولي الشرطة وتعزيز التعاون الوثيق لتحقيق هذه الغاية".<sup>2</sup> وبتعبير آخر، يتولى "سيبول" القيام بالمهام التالية:

- تنظيم دورات تدريبية لأفراد الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى؛
- تحسين أمن الاتحاد الأوروبي من خلال التدريب وتبادل المعارف؛
- استحداث شبكات تدريبية.<sup>3</sup>

وفي هذا السياق، تُعقد وكالة "سيبول" سنوياً دورات وبرامج تدريبية، تضم كبار المسؤولين في جهاز الشرطة والدرك، في مجال محاربة الجرائم البيئية، وتتسم عادة هذه الدورات بكونها دورات عملية ومتخصصة ومبتكرة، تُدمج فيها أحدث المعارف والتطورات في مجال البحث والتكنولوجيا، وتُتيح أساساً تبادل أفضل الممارسات والتجارب فيما بين الدول الأعضاء بالاتحاد.<sup>4</sup> كما تلعب وكالة "سيبول" "CEPOL" دوراً حيوياً في تعزيز الأمن في أوروبا، من خلال تسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين ضباط الشرطة في دول الاتحاد الأوروبي، وحتى في بعض الدول خارج الاتحاد، لاسيما في بشأن القضايا الأمنية التي تندرج ضمن الأولويات الأوروبية، وفي مقدمتها محاربة الجرائم الخطيرة والجرائم المنظمة. ويطمح الاتحاد الأوروبي لجعله مستقبلاً منصة عالمية، ومركزاً جوهرياً للتدريب على تطبيق القانون ومحاربة الجريمة.<sup>5</sup>

### الفرع الثاني: وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون "الأوروبول"

تعمل وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون "l'Agence de l'Union européenne pour la coopération des services répressifs" المعروفة اختصاراً

<sup>1</sup>- Pacte vert pour l'Europe: La Commission propose de renforcer la protection de l'environnement par le droit pénal, Op. Cit.

<sup>2</sup>-Décision Du Conseil 2005/681/JAI du 20 septembre 2005 instituant le Collège européen de police (CEPOL) et abrogeant la décision 2000/820/JAI, Journal officiel de l'Union européenne, N° : L 256/63, Du 01/10/2005, Disponible à : <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A32005D0681>

<sup>3</sup>-CEPOL En Bref, Union Européenne, Publié en 2021, Consulté le : 24/02/2022, Disponible à : [https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/cepol\\_fr](https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/cepol_fr)

<sup>4</sup>- Françoise Comte, Crime contre l'environnement et police en Europe: Panorama et pistes d'action, Revue Européenne de Droit de l'Environnement, Ed. Université de Limoges, France, N° : 4, 2005, p.430, Disponible à : [https://www.persee.fr/doc/reden\\_1283-8446\\_2005\\_num\\_9\\_4\\_1817#reden\\_1283-8446\\_2005\\_num\\_9\\_4\\_T1\\_0410\\_000](https://www.persee.fr/doc/reden_1283-8446_2005_num_9_4_1817#reden_1283-8446_2005_num_9_4_T1_0410_000)

<sup>5</sup>- CEPOL En Bref, Op.cit.

ب"الأوروبول" Europol "على تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجرائم الخطيرة العبرة للحدود؛ كالإرهاب والجرائم التي تُقوض أحد أهداف المصلحة المشتركة التي تنتهجها سياسة الاتحاد الأوروبي. ويعمل "اليوروبول" على محاربة الجريمة البيئية، لاسيما التلوث من السفن، الاتجار غير المشروع في النفايات والأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، والاستغلال غير القانوني للحرجة / تجارة الأخشاب غير المشروعة، والصيد غير المشروع وغيره من أنواع الجرائم البيئية الأخرى.<sup>1</sup>

ولقد أنشأت كل دولة عضو بالاتحاد الأوروبي وحدات وطنية لليوروبول، والتي تشكل هيئة الاتصال فيما بين "اليوروبول" والسلطات المختصة لتلك الدولة العضو، والتي تُتيح للدول الأعضاء أيضا إمكانية تبادل المعلومات بخصوص مختلف الجرائم الجنائية لاسيما تلك المتعلقة بالبيئة.<sup>2</sup>

ويجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد، أن هناك من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي قامت باستحداث وحدات من الشرطة أو الدرك، متخصصة فحسب في مكافحة الجرائم البيئية، دون غيرها من الجرائم الأخرى، بل أن البعض منها متخصص بكل مشكلة بيئية على حدة؛ كوحدة الجرائم البيئية ذات الصلة بالأنواع المهددة، ووحدة جرائم النفايات، ووحدة جرائم التلوث... الخ.<sup>3</sup>

ومما لا شك فيه، أن مثل هذه الوحدات القمعية المتخصصة ستكون ذات فعالية عالية جدا في مكافحة الجرائم البيئية، خاصة وأنها تتضمن كوادر متخصصة في التشريعات البيئية، وتمتلك مهارات ومؤهلات عالية في التحقيق والتقصي في مثل هذه الجرائم.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: البعد القضائي لمحاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي

يتمثل ثالثا وأخيرا البعد القضائي لمحاربة الإجرام البيئي بالاتحاد الأوروبي في استحداثه وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مسائل العدالة الجنائية "أوروجست" "Agence de l'Union européenne pour la coopération en matière de justice pénale, "المعروفة اختصارا بـ "أوروجست" "Eurojust".

وقبل الإحاطة بدور هذه الوكالة في مجال محاربة الجرائم البيئية، ينبغي بداءة التطرق إلى نشأتها وتبيين الوظائف الموكلة اليها.

### الفرع الأول: نشأة وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مسائل العدالة الجنائية ووظائفها

تعتبر وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مسائل العدالة الجنائية "أوروجست" وكالة فريدة من نوعها عالميا؛ إذ يتواجد مقرها في لاهاي بهولندا، وتتمتع بالشخصية المعنوية. ولقد أنشأها الإتحاد الأوروبي بمقتضى قرار المجلس المؤرخ بتاريخ 28 فيفري سنة 2002، وبدأت في مباشرة وظائفها منذ 29 أبريل 2003.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- Lutte contre la criminalité environnementale et les infractions connexes, Op.cit, p.78.

<sup>2</sup>- Ibid.

<sup>3</sup>-Françoise Comte, Op.cit., p.p.411-412.

<sup>4</sup>-Ibid., p.412.

<sup>5</sup>-Agnès Faure, Qu'est-ce qu'Eurojust? Toute L'Europe, Publié le : 10/12/2020, Consulté le : 26/02/2022, Disponible à : <https://www.touteurope.eu/societe/qu-est-ce-qu-eurojust/>

وتتمثل وظيفتها وفقا لما جاء في نص المادة 85 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي في "دعم وتعزيز التنسيق والتعاون بين السلطات الوطنية المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة، التي تؤثر على دولتين أو عدة دول أعضاء، أو تتطلب متابعة قضائية مشتركة، وما يستلزمه ذلك من عمليات مشتركة وتبادل للمعلومات فيما بين سلطات الدول الأعضاء ووكالة "اليوروبول".<sup>1</sup>

بتعبير آخر، فإن هذه الوكالة لا تُعد محكمة قضائية؛ إذ لا تفصل في القضايا الجنائية المرتبطة بالجرائم البيئية، وإنما تلعب دور المرشد القضائي المساعد لمختلف الهيئات القضائية بدول الاتحاد الأوروبي، في جميع مراحل الدعاوى القضائية، من تحقيق وجمع للأدلة وملاحقة مجرمي الجرائم البيئية وتسليمهم إلى الهيئات المختصة بمحاكمتهم.

### الفرع الثاني: دور وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مسائل العدالة الجنائية في محاربة الجرائم البيئية

تلعب وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مسائل العدالة الجنائية دورا حاسما في جعل أوروبا مكانا أكثر أمنا، ومحاربة شتى أشكال الجرائم وفي مقدمتها الجريمة البيئية، وذلك أساسا من خلال تنسيق عمل السلطات القضائية الوطنية، فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذا في علاقاتهم مع الدول الغير، وذلك في كل ما يتعلق بالتحقيق في الجرائم العابرة للحدود ومقاضاة مرتكبيها.<sup>2</sup>

وفي الواقع، تضم هذه الوكالة محللين ومستشارين قانونيين وخبراء بيانات، ولقد طورت "Eurojust" شبكة دولية متماسكة، تُتيح للمدعين العامين من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي الوصول إلى أكثر من خمسين محكمة حول العالم، كما وقعت اتفاقيات تعاون مع عشرات الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>

ولقد أكد أحدث تقرير سنوي لوكالة "Eurojust" المنشور في الفاتح من شهر جانفي سنة 2021، أن السلطات القضائية بعدد من دول الاتحاد الأوروبي قد استخدمت وكالة "Eurojust" للمشاركة المعلومات وتبادلها، والاستفادة من خدماتها وتجاربها في التحقيق في مجال الجرائم البيئية. ولقد ساهم هذا التعاون في اعتقال 2200 مشتبه بهم، وتجميد أصول بقيمة 1.9 مليار يورو من أصل إجرامي خلال ذات السنة. ولقد قدمت وكالة "Eurojust" عام 2020 مساعدتها لما يقرب من 8800 تحقيق جنائي، متعلق بجرائم دولية عابرة للحدود، بما فيها 51 تحقيقا خاص بالجرائم البيئية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13% في إجمالي عدد التحقيقات التي قدمتها الوكالة مقارنة بعام 2019.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-Ibid.

<sup>2</sup>-Qui nous sommes? Eurojust, Publié en 2021, Consulté le : 28/12/2022, Disponible à : <https://www.eurojust.europa.eu/about-us/who-we-are>.

<sup>3</sup>-Ibid.

<sup>4</sup>- Rapport Annuel D'EUROJUST 2020, EUROJUST, Publié en Janvier 2020, Consulté le : 03/12/2022, p.p. 5-6, Disponible à : [https://www.eurojust.europa.eu/sites/default/files/Documents/pdf/ar2020\\_fr\\_0.pdf](https://www.eurojust.europa.eu/sites/default/files/Documents/pdf/ar2020_fr_0.pdf)

ولقد أكد ذات التقرير أن الجريمة البيئية تشكل رابع أهم نشاط إجرامي عالمياً؛ إذ تنمو بمعدل يتراوح من 5 إلى 7٪ سنوياً، وأن الاستعانة بخبرات وكالة "Eurojust" في ملفات الجرائم البيئية، ساهم بشكل فعال في تعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيقات الجنائية، وفي التبادل السريع للأدلة والمعلومات وتطوير الاستراتيجيات المشتركة.<sup>1</sup>

**خاتمة:**

كحوصلة لهذه الورقة البحثية، يُمكن القول أن الإتحاد الأوروبي حاول أن ينتهج نهجا متكاملا وشاملا في مجال محاربة الجرائم البيئية، من خلال العناية بأبعادها المختلفة القانونية والأمنية والقضائية؛ فأما البعد القانوني فقد تجسد أساسا في لائحة المفوضية الأوروبية رقم: 99/2008 بشأن حماية القانون الجنائي للبيئة، ومشروع تعديلها المعلن عنه في شهر ديسمبر من العام المنصرم. أما البعد الأمني فيتمثل في استحداث الإتحاد الأوروبي لكل من وكالة التعاون في مجال إنفاذ القانون "الأوروبول" والمعهد الأوروبي للشرطة "سيبول". وأما فيما يتعلق أخيرا بالبعد القضائي، فتجسد في استحداث وكالة التعاون في مسائل العدالة الجنائية "أروجست".

ولقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى عدد من **النتائج الهامة**، يُذكر منها ما يلي:

- تركز الحماية الجنائية للبيئة بالإتحاد الأوروبي على اللائحة رقم: 99/2008 التي تتضمن تحديدا لمختلف أشكال الجرائم البيئية بالإتحاد الأوروبي، والتدابير المتصلة بالقانون الجنائي، الهادفة لضمان حماية أكثر فعالية للبيئة الأوروبية؛

- لقد ساهمت جائحة الكوفيد "COVID-19" في تزايد معدلات الجرائم البيئية بالإتحاد الأوروبي، خاصة وأنها أدت إلى زيادة معتبرة في توليد النفايات الطبية الخطرة، مما يعني تفاقم الأخطار المهددة للبيئة والصحة الإنسانية؛

- تُعتبر الجرائم البيئية من الجرائم الآخذة في التنامي والانتشار بدول الإتحاد الأوروبي، بالرغم من مختلف الآليات التي كرسها، وهو ما جعله يُعيد النظر في لائحته الرئيسية المتعلقة بالحماية الجنائية للبيئة الأوروبية؛

- يُولي الإتحاد الأوروبي اهتماما بالغا بمحاربة الجرائم البيئية، من خلال تنمية وتطوير الكوادر البشرية المختصة، عبر تنظيم الدورات العملية والمتخصصة والمبتكرة، التي تُدمج فيها أحدث المعارف والتطورات في مجال البحث والتكنولوجيا، وتُتيح أساسا تبادل أفضل الممارسات والتجارب ذات الصلة؛

- يطمح الإتحاد الأوروبي مستقبلا لتطوير قدرات مؤسساته في مجال تبادل الخبرات بين ضباط الشرطة، وتعزيز التدريب على تطبيق القانون ومحاربة الجرائم البيئية، وغيرها من أشكال الجرائم العابرة للحدود؛

- قام الإتحاد الأوروبي بتبني عديد من الإجراءات لمحاربة الإجرام البيئي، خاصة من خلال استحداثه شرطة داخلية بدوله، يقع على عاتقها محاربة الجرائم البيئية المختلفة، لاسيما جرائم

<sup>1</sup> - Ibid., p.33.

## ليتيم نادية

التلوث من السفن، والاتجار غير المشروع في النفايات والأخشاب والأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وغيرها من الجرائم البيئية الأخرى.

ومن أهم ما توصي بهذه الدراسة، يُذكر ما يلي:

- نظرا لخصوصية الجرائم البيئية والتعقيدات التي تُثيرها، وما تتطلبه مكافحتها من كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة، وذات تدريب وتأطير عال، توصي الدراسة بتعميم تجربة استحداث بعض الدول الأوروبية؛ كألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وبولونيا وفرنسا، لوحدات شرطة متخصصة فقط في الجرائم البيئية؛

- توصي الدراسة بضرورة استحداث محكمة أوروبية بيئية خاصة على شاكلة محكمة العدل الأوروبي، تتولى السهر على مدى تنفيذ الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي للالتزامات الواردة في التوجيهات البيئية، وبالأخص تلك التي تضمنتها اللائحة رقم: 99/2008 بشأن حماية القانون الجنائي للبيئة؛

- إن تطبيق مشروع اللائحة الجديدة حول الحماية الجنائية للبيئة الأوروبية، خلال السنوات المقبلة، وما تتضمنه من تدابير وإجراءات مستحدثة، يتضمن تخصيص مزيد من الموارد المالية لوضع هذه التدابير وتلك الإجراءات حيز التطبيق، وهي مسألة تتطلب موارد ضخمة وباهظة. ولهذا، ينبغي على الإتحاد الأوروبي تخصيص مزيدا من مصادر التمويل لتنفيذ إجراءاته الجديدة في هذا الصدد، كتخصيص عائدات الغرامات المالية على المخالفات البيئية، أو عائدات رسوم التلوث التي تُفرض على المنشآت الصناعية... الخ.

## قائمة المصادر والمراجع

### a. Directives Européennes & Décisions:

- Directive 2008/99/CE Du Parlement Européen Et Du Conseil, du 19 novembre 2008 relative à la protection de l'environnement par le droit pénal, Journal officiel de l'Union européenne, N°: L 328/28, Du: 06 /12/2008, Disponible à : <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:32008L0099&from=FR>

- Décision Du Conseil 2005/681/JAI du 20 septembre 2005 instituant le Collège européen de police (CEPOL) et abrogeant la décision 2000/820/JAI, Journal officiel de l'Union européenne, N° : L256/63, Du 01/10/2005, Disponible à : <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A32005D0681>

### b. Revues Académiques:

-Françoise Comte, Crime contre l'environnement et police en Europe: Panorama et pistes d'action, Revue Européenne de Droit de l'Environnement, Ed. Université de Limoges, France, N° : 4, 2005.

-Jean-Louis Ichard, Le Parlement Européen : Organisation, fonctionnement, rôle et pouvoirs, Paysans & société, Ed. Revue Paysans, N°: 372, 2018/6.

-Sandra Boldrini, La Commission Européenne, Courrier Hebdomadaire du CRISP, Éd. CRISP, Bruxelles, N°: 1942, 2006/37.

### c.Sitographies:

- Agnès Faure, Qu'est-ce qu'Eurojust? Toute L'Europe, Publié le: 10/12/2020, Consulté le : 26/02/2022, Disponible à : <https://www.touteurope.eu/societe/qu-est-ce-qu-eurojust/>
- CEPOL En Bref, Union Européenne, Publié en 2021, Consulté le : 24/02/2022, Disponible à : [https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/cepol\\_fr](https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/institutions-and-bodies-profiles/cepol_fr)
- Lutte contre la criminalité environnementale et les infractions connexes, Commission Européenne, Publié en 2021, Consulté le : 22/02/2022, Disponible à : <https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/e004a9c9-596a-11ec-91ac-01aa75ed71a1>
- Rapport Annuel D'EUROJUST 2020, EUROJUST, Publié en Janvier 2020, Consulté le: 03/02/2022, Disponible à: [https://www.eurojust.europa.eu/sites/default/files/Documents/pdf/ar2020\\_fr\\_0.pdf](https://www.eurojust.europa.eu/sites/default/files/Documents/pdf/ar2020_fr_0.pdf)
- Pacte vert pour l'Europe: La Commission propose de renforcer la protection de l'environnement par le droit pénal, Commission européenne, Publié le : 15/12/2021, Consulté le : 20/02/2022, Disponible à : [https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip\\_21\\_6744](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip_21_6744)
- Pacte Vert Pour L'Europe: Renforcer le droit de l'UE pour lutter contre la criminalité environnementale, Commission Européenne, Publié le : 15/12/2021, Consulté le : 21/02/2022, Disponible à : [https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/fs\\_21\\_6746](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/fs_21_6746)
- Qui nous sommes? Eurojust, Publié en 2021, Consulté le : 28/02/2022, Disponible à : <https://www.eurojust.europa.eu/about-us/who-we-are>.